

A Comparative Study to Measure the Efficiency of Foreign Direct Investment in Poverty Reduction in Egypt and Some Arab Countries

Doaa Mamdouh M. M. Soliman  and Yehia Abd El-Rahman Yehia 

Address:

Department of Finance and Agricultural Cooperation Research, Agricultural Economics Research Institute, Agricultural Research Center, Egypt

*Corresponding author: Doaa Mamdouh M. M. Soliman, Doa_mamdouh@yahoo.com, Yehia Abd El-Rahman Yehia, Dr.yahiaazzam@yahoo.com

Received: 19-11-2021; Accepted: 06-12-2021; Published: 22-12-2021

doi, [10.21608/ejar.2021.106931.1174](https://doi.org/10.21608/ejar.2021.106931.1174)

ABSTRACT

Poverty constitutes one of the main problems in many countries of the world as it is one of the obstacles to development. In recent years, the Arab countries have suffered from a state of political, economic and security crises that have led to low levels of development as a reflection of low and deteriorating incomes, which led to an increase in poverty rates in many countries. Like many countries, Egypt relies on foreign investment to finance its various development programs, where successful development policies depend on the volume of planned investments and the efficiency of the distribution and use of these investments in various fields. Despite the importance of investment, the volume of investment in Egypt remains modest compared to economically developed countries, with international reports indicating that Egypt accounts for about 9 billion dollars of the total inflows of Arab countries estimated at 41 billion dollars in 2019. However, the impact of the influx on the Foreign Investment of Egypt has not clearly reflected on the rate of economic growth, nor has it shown its positive effects on the level of poverty in society. This leads us to question the efficiency of exploiting foreign direct investment in reducing poverty in Egypt compared to some Arab countries, especially with few studies on the relationship between investment and poverty reduction. Hence, the research aims to measure the efficiency of foreign direct investment in Egypt and its impact on reducing poverty rates in Egypt compared to some Arab countries, especially with the small number of studies that dealt with the relationship between investment and poverty reduction. By applying the Data Envelopment Analysis (DEA). The results showed that the UAE achieved zero poor people in 2019, while the percentage of poor in Egypt was 29.7, compared to 12.7 in Saudi Arabia, and 17.1% in Morocco. While the percentage exceeded more than 40% in Jordan, Palestine, Sudan, Mauritania, Somalia and Comoros. It is a percentage that indicates the concentration of poverty in the Arab countries, despite their capabilities and material and human resources. The results of the DEA showed that Algeria is the country in which the flow of foreign direct investment is most compatible with poverty rates, as it suffers from a decrease in the per capita share of foreign investment to about 28 \$ / per capita and a rise in the poverty rate by 28%, while the rest of the countries, especially Egypt, Which attracts greater proportions of the flow of foreign investment to the Arab region, has achieved low efficiency rates, as Egypt, which is the second country in the acquisition of foreign investment in 2019, achieved an efficiency rate of about 37% compared to Morocco, which acquires about 4% of direct foreign investment in the Arab region, with an average of An individual's share was estimated at 45 \$ / per capita, with an efficiency rate of 43%. Which shows that these countries achieve better economic performance in the exploitation of foreign investments directed to them, which indicates the existence of a real problem in the Egyptian investment policies in terms of the ability to exploit the foreign direct investment acquired by them to increase the rate of economic growth and thus alleviate poverty in society. Hence, the research recommends the need for optimal exploitation of foreign investment flows through the establishment of productive and development projects because of the investment's ability to reduce poverty rates, benefiting from Arab experiences in the efficient exploitation of investments, and the need for coordination between investment policies and labor market policies.

Keywords: Foreign Direct Investment (FDI), Poverty, Economics Efficiency, (DEA)

مقدمة

لا زال الفقر يشكل احد المشكلات الرئيسية في العديد من دول العالم باعتباره احد معوقات التنمية ، والفقر بمفهومه الشامل يتجاوز فكرة الحرمان من الطعام ويمتد الى عدم قدرة الفرد على الحصول على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، بل ويشمل عدم القدرة على الحصول على المسكن او العلاج او التعليم . ومن ثم يعتبر الفقر من الظواهر الاجتماعية الخطيرة ذات الأبعاد المتعددة لارتباطه بالتنمية في كافة المجالات . وقد عانت الدول العربية في السنوات الأخيرة حالة من الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية أدت لانخفاض مستويات التنمية كانعكاس لانخفاض الدخل وتدهورها مما أدى لزيادة معدلات الفقر في الكثير من تلك الدول بينما حققت بعض الدول انخفاض ملحوظ في معدلات الفقر. الا ان غالبية الدول العربية لا زالت تعاني وطأة الفقر سواء كانت دول زراعية مثل مصر. والتي يرتبط الفقر فيها بالمجتمعات الريفية الزراعية او السودان التي تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية وتعاني من ضعف الإمكانيات وسوء إدارة واستغلال الموارد ، وحتى السعودية التي تعتبر من الدول النفطية إلا ان طبيعتها الصحراوية ومساحتها الشاسعة أدت لوجود مناطق لا يزال الفقر يتركز فيها ، وحيث ان الاستثمار وخاصة الاستثمار الاجنبي يعتبر احد وسائل الحد من الفقر حيث يعمل كمصدر رئيسي لتمويل التنمية في الدول النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية داخل مقصدها . ومن ثم يعتبر انخفاض حجم الاستثمار احد الأسباب الرئيسية لاستمرار العديد من الدول في دائرة الفقر. لذا فان التخفيف من حدة الفقر يتطلب من كل دولة تبني حزمة من السياسات الاقتصادية لمواجهة تلك المشاكل ولتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل معا . وفي مقدمة هذه السياسات اتباع سياسة استثمارية ملائمة والعمل على تشجيعها وزيادة معدلاتها بصورة تتلاءم وطبيعة تلك المشكلات . حيث يعد الاستثمار احد أهم المكونات الرئيسية للدخل القومي لما له من تأثير جوهري على الإنتاج والدخل ومستوى التشغيل. ويمثل الاستثمار مكانة بارزة في النظرية الاقتصادية ليس فقط لأنه احد مكونات الطلب الإجمالي ولكن أيضا لأنه من أهم محدثات المخزون الرأسمالي في الاقتصاد . فزيادة الاستثمار تعني إضافة مشروعات إنتاجية جديدة تساهم في استيعاب قدر من القوى البشرية غير العاملة والحد من مشكلة البطالة ، وزيادة الدخل الأمر الذي يترتب عليه التأثير بشكل ايجابي وتخفيض معدل الفقر. ومن ثم فقد لعب الإستثمار الأجنبي المباشر دورا ديناميكيا ومكملا للاستثمارات المحلية في البلدان النامية . فبالإضافة إلى دوره في عملية التمويل الرأسمالي ، فإنه يعد وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج ، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية ، وتحقيق الاستخدام الكفاء للموارد النادرة ، فضلا عن دوره في رفع مستوى

الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية، أو تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية، وتعميق وتوسيع الهياكل الإنتاجية. ومن ثم خفض معدلات الفقر في المجتمعات العربية.

مشكلة البحث

تعتمد مصر. مثل كثير من الدول على الاستثمار الاجنبي في تمويل برامجها التنموية المختلفة حيث تعتمد سياسات التنمية الناجحة على حجم الاستثمارات المخططة وكفاءة توزيع هذه الاستثمارات واستخدامها في المجالات المختلفة. وبالرغم من أهمية الاستثمار إلا ان حجم الاستثمار في مصر لا يزال متواضعا بالمقارنة بالدول المتقدمة اقتصاديا، حيث تشير التقارير الدولية الى أن مصر تستحوذ على نحو 9 مليار دولار من اجمالي التدفقات الواردة للدول العربية والمقدرة بنحو 41 مليار دولار عام 2019⁽¹⁾. كما تعتبر كل من الأردن، تونس، المغرب ومصر من أهم 10 وجهات لاستقبال الاستثمار الاجنبي في المنطقة حيث قدرت نسبة الزيادة في عدد المشاريع بتلك الدول بنحو 100%، 63%، 56%، 52% على الترتيب عام 2019⁽²⁾. الا ان اثر هذا التدفق في الاستثمار الاجنبي لمصر. لم ينعكس بشكل واضح على معدل النمو الاقتصادي، ولم تظهر آثاره الايجابية على مستوى الفقر في المجتمع. مما يدفعنا الى التساؤل عن مدى كفاءة استغلال الاستثمار الاجنبي المباشر في التقليل من حدة الفقر في مصر. مقارنة ببعض الدول العربية، خاصة مع قلة عدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار وخفض معدل الفقر.

هدف البحث

يهدف البحث الى قياس مدى كفاءة الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر. وبعض الدول العربية واثار ذلك على خفض معدلات الفقر في تلك الدول، وذلك من خلال التعرف على معدلات الفقر في الدول محل الدراسة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي في التخفيف من حدة الفقر من خلال استخدام نموذج رياضي لقياس مدى كفاءة الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر. وبعض الدول العربية.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمد البحث على الأسلوب التحليلي من الناحيتين الوصفية والكمية، من خلال اختبار فرضية رئيسية هي: ان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر تأثيرا ايجابيا على معدل الفقر في المجتمع، وذلك من خلال تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات Data Envelopment Analysis (DEA)، في قياس الكفاءة النسبية لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر واثار ذلك على تقليل معدل الفقر في مصر وبعض الدول العربية. وقد اعتمد البحث على استخدام التقارير الإحصائية الرسمية المنشورة لبعض الدول العربية، التقارير السنوية لصندوق النقد العربي، التقارير الاقتصادية السنوية لجامعة الدول العربية، البنك الدولي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

النتائج والمناقشة

مفهوم الفقر

تعددت المصادر التي تناولت تفسير مفهوم الفقر وان كانت في مجملها قد ركزت على مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية اللازمة للعيش كالغذاء والملبس والسكن ومن ثم تتفق جميع المفاهيم التي حاولت التعبير عن الفقر في عبارة الحرمان سواء كان هذا الحرمان ماديا او حرماناً من العيش بحرية وكرامة.

وفي هذا السياق فقد عرف البنك الدولي الفقر بأنه: حرمان الفرد من حقوقه الأساسية والمشروعة وهي حقه في امتلاك واستخدام الموارد الطبيعية واستثمارها، وحقه في الحصول على مكانة اجتماعية متواضعة وحقه في التمتع بحقوق المشاركة السياسية، ودفعه لاتخاذ القرار وكذلك حقه في الحصول على خدمات صحية وتعليمية وسكنية ومعلوماتية ومصرفية واتصالية وكذلك حقه في الاستهلاك الغذائي والكسائي والمعيشي بصفة عامة⁽³⁾.

كما عرفه بأنه: حالة من الحرمان ترتبط غالبا بالمستوى الاقتصادي للأفراد والأسر ومدى قدرة هذا المستوى على إشباع احتياجاتهم المختلفة خاصة الأساسية منها والمتمثلة في الغذاء، الرعاية الصحية، التعليم، وحتى الملابس⁽⁴⁾. كما يعرف الفقر بأنه فقدان الإمكانيات الإنسانية الأساسية⁽⁵⁾. وأوضح تقرير معهد التخطيط القومي إن مفهوم الفقر يختلف باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة وان الفقر ماهو إلا حرمان البشر من الحياة التي يمكن ان يعيشوها⁽⁶⁾. كما ورد عن الفقر الكثير من التعاريف ضمن العديد من الأدبيات التي تتحدث عن التنمية البشرية والاقتصادية ومكافحة الفقر، حيث تجمع معظم الأدبيات التي تتحدث عن الفقر على أنه عبارة عن حالة تعبر عن النقص او العجز في الاحتياجات الأساسية والضرورية للإنسان واهم هذه الاحتياجات: الغذاء، الرعاية الصحية، التعليم، السكن او المأوى، وتوفر الاحتياط المادي لمواجهة الأمور الطارئة او الأزمات التي قد تعرض لها الأسرة او الفرد⁽⁷⁾.

وللفقر أنواع وتصنيفات عدة فهناك فقر وفقا لدرجة استدامته مثل فقر مؤقت، فقر موسمي، فقر دائم، او وفقا لطريقة القياس مثل فقر نسبي، فقر مطلق، فقر مدقع

(1) UNCTAD, World Investment Report, *Investment and the Digital Economy*, Geneva, 2020.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، *تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية*، الكويت، 2020

(3) البنك الدولي، *تقرير التنمية في العالم 2001/2000*، شن هجوم على الفقر، القاهرة، 2000

(4) البنك الدولي، *حل معضلة الفقر عرض عام "الفقر و الرخاء المشترك"*، 2018

(5) نبيل عبد الحفيظ ماجد، *الحد من الفقر الحضري في اليمن "تحديات الواقع وإمكانيات المعالجة" ورشة العمل الإقليمية حول "تعزيز آليات التمكين القانوني للفقراء في المنطقة العربية"*، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2012.

(6) المعهد القومي للتخطيط، *تقرير التنمية البشرية*، 1997.

(7) منير فودة سبع (دكتور)، وآخرين، *دراسة حول الفقر الريفي في مصر (المؤشرات، السياسات، الانجازات)*، قسم بحوث التمويل والتعاون الزراعي، مركز البحوث الزراعية، 2009.

الفقر في المنطقة العربية

يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية إلى أن نحو 7.4% من سكان الدول العربية يعيشون تحت خط الفقر أي دخل فردي أقل من 1.25 دولار يوميا حيث يقدر عددهم نحو 29.04 مليون نسمة منهم ، وباستخدام مؤشر أعلى من خط الفقر يعيش نحو 16% تحت خط الفقر الدولي المحدد بالعيش على (1.9) دولار يوميا وذلك في البلدان العربية الأقل نمواً . كما تفوق نسبة الفقر المدقع المتوسط العالمي والمتوسطات في سائر المناطق النامية ، حيث تصل معدلات الفقر على مقياس الفقر متعدد الأبعاد إلى 41% في 10 بلدان نامية⁽¹⁾ تضم حوالي 75% من سكان المنطقة العربية⁽²⁾ . ولا يزال القضاء على الفقر بجميع أشكاله أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية. فعلى الرغم من أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع انخفض إلى أكثر من النصف بين عامي 1990 و2015، من 1.9 بليون نسمة إلى 836 مليون نسمة، فإن الكثيرين لا يزالون يكافحون من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وقد أدى النمو الاقتصادي السريع في بلدان مثل الصين والهند إلى رفع الملايين من برائن الفقر، ولكن التقدم كان متفاوتاً. إذ كان التقدم محدوداً في مناطق أخرى، مثل جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، اللتان تمثلان معاً 80% من الذين يعيشون في فقر مدقع. كما أن النساء لا يزلن أكثر عرضة للعيش في فقر من الرجال بسبب عدم المساواة في الحصول على العمل المدفوع الأجر والتعليم وحقوق الملكية. وفي عام 2010 كان هناك 4% من سكان المنطقة العربية يعيشون تحت خط الفقر الدولي البالغ 1.25 دولار/يوم، بينما كان يعيش 40% منهم على أقل من 2.75 دولار/يوم. وتعد المنطقة العربية هي الوحيدة من بين مناطق العالم التي ازداد فيها الفقر المدقع منذ عام 2010 حيث زاد عدد السكان الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار/يوم. وقد شهدت المنطقة العربية حالة الارتفاع الوحيدة في العالم في الفقر المدقع نتيجة الصراعات حيث ارتفع عدد الفقراء حسب خط الفقر المحدد بالعيش 1.9 دولار/يوم من 4% عام 2011 إلى نحو 6.7% عام 2015⁽³⁾. وتشير جميع القياسات الإقليمية للفقر القائمة على الدخل متعدد الأبعاد إلى تركيز الفقراء على مستوى لا يتجاوز بكثير خط الفقر المدقع، مما يجعلهم عرضة للوقوع في برائن الفقر المدقع، لا سيما في البلدان متوسطة الدخل. حيث لم تساهم السياسات التنموية في الدول العربية في تعميق ظاهرة الفقر فقط بل أصبحت هذه السياسات هي البيئة الحاضنة لها نتيجة التغيرات الاقتصادية الخارجية التي تساعد على اتساع واضح لهذه الظاهرة. فأصبح العالم العربي هو المنطقة الوحيدة في العالم التي يقدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بها خلال عقد التسعينات بأنه أقل من مستواه في بداية السبعينات، بل وزادت الأهمية النسبية للفقراء في المنطقة إلى ما يزيد عن ثلث السكان⁽⁴⁾

الأسباب المشتركة للفقر في الدول العربية

تتباين أسباب الفقر في الدول العربية وفقاً لخصائص كل دولة وإن كان هناك بعض الأسباب المشتركة مثل: السياسات غير المتوازنة التي تبنتها الحكومات العربية في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية (تكون لصالح الفئات الغنية على حساب الفئات الفقيرة، انخفاض معدلات التنمية وتنامي البطالة في الكثير من البلدان العربية، وارتفاع معدلات التضخم مما يجعل الدخل تفقد قدرتها الشرائية). ونظراً لأن الفقر يعتبر ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تنشأ من تفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تزيد من الحرمان الذي يواجهه الفقراء فالنمو الاقتصادي ليس شرطاً للتخفيف من وطأة الفقر وإنما يجب أن يكون هناك توسع يتيح خلق فرص عمل جديدة وكافية ومستويات دخل مناسبة لكافة فئات المجتمع تفوق حد الفقر، ولأن الفقر من التحديات الرئيسية التي تواجه العديد من الدول العربية قامت تلك الدول باعداد السياسات وتطوير البرامج الاجتماعية والتنموية التي تساهم في القضاء على الفقر على المستويين الوطني والإقليمي مثل الاستراتيجية العربية لمكافحة الفقر، البرنامج العربي لخفض الفقر، البرنامج العربي المتكامل والحد من البطالة، الاعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 الابعاد الاجتماعية، وغيرها من البرامج الوطنية.

العلاقة بين الاستثمار الاجنبي والفقر

يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر وفقاً لتعريف الهيئات الدولية المعنية وهي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، وصندوق النقد الدولي IMF، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بأنه ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (مستثمر مباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر، وتنطوي تلك المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في ادارة المؤسسة⁽⁵⁾.

وقد حاولت بعض الدراسات الربط بين دور الاستثمار الاجنبي المباشر والفقر خاصة في الدول النامية وذلك من خلال دراسة اثر تدفق الاستثمار الاجنبي على الفقر حيث تم تقسيم اثر الاستثمار الاجنبي على الفقر إلى آثار مباشرة تتمثل في الدور الذي يؤثر به الاستثمار الاجنبي على التوظيف، حيث زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة فرص العمل من منظور واحد وتساهم في تدريب القوى العاملة المحلية التي لديها فرص عمل في البلدان المضيفة، مما يؤدي إلى زيادة مباشرة في القوى العاملة وانخفاض البطالة الحالية، ومن ثم تقليل عدد

(1) هذا المعدل هو نتيجة تعديل الدليل العربي للفقر المتعدد الأبعاد حسب الظروف السائدة في البلدان العربية. ويتضمن الحصول على الخدمات الأساسية (المؤشر 1-4-1) والبلدان المشمولة في الدليل العربي للفقر المتعدد الأبعاد هي: الأردن، تونس، الجزائر، جزر القمر، السودان، العراق، مصر، المغرب، وموريتانيا، واليمن حيث تتوفر البيانات

(2) خالد أبو إسمايل، الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية " موجز عن تقرير الفقر العربي ومقترح لتعديل منهجية القياس، ويتضمن كل من تونس والجزائر والمغرب والأردن ومصر والسودان وموريتانيا واليمن وجزر القمر، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ESCWA، 2017

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية، مكافحة وإزالة الفقر: العناصر الرئيسية لإستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية، نيويورك، 1997.

(5) يحيى عبد الرحمن يحيى، دوعاء ممدوح محمد، دراسة مقارنة لآليات جذب الاستثمار الأجنبي في مصر وبعض الدول العربية وانعكاسه على الاستثمار الزراعي المصري، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية كلية الزراعة – جامعة المنصورة، المجلد 8، العدد 9، 2017

الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر⁽¹⁾. حيث يمكن توضيح اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القوى العاملة من خلال مؤشرات مختلفة منها: الوظائف المتاحة في الشركات الأجنبية لمواطني الدولة المضيفة ، نوعية الوظائف المتاحة والقدرات الإنتاجية للقوى العاملة ، بالإضافة الى خلق فرص عمل جديدة في الأماكن التي ترتفع فيها معدلات البطالة . كما أوضحت دراسة Aaron⁽²⁾ ان الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية قد أدى الى إتاحة حوالى 26 مليون فرصة عمل عام 1997 . هذا بالإضافة الى الآثار غير المباشرة والتي تتمثل في مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادى مع افتراض زيادة دور النمو الاقتصادى في الحد من الفقر⁽³⁾. وتباين تلك الآثار سواء المباشرة وغير المباشرة من حالة لأخرى وفقا لعدة عوامل من أهمها :

- حجم الاستثمارات الأجنبية ونوعية تلك الاستثمارات
- نمط الاستثمار سواء في صورة استثمار جديد او عمليات اندماج واستحواذ او خصخصة⁽⁴⁾
- خصائص القطاعات الاقتصادية التي يتدفق اليها الاستثمار الاجنبي
- مستوى التطور التكنولوجى ومرونة سوق العمل
- الضرائب المدفوعة بواسطة الشركات التابعة
- كفاءة الاستثمارات والاجور
- الظروف السياسية والاقتصادية والعوامل المؤسسية للبلد المضيف⁽⁵⁾

الآثار المباشرة للاستثمار الاجنبي على الفقر

تنعكس الآثار المباشرة للاستثمار الاجنبي على معدل الفقر من خلال توفير فرص العمل والتدريب للعمالة المحلية وعندما يكون الاستثمار جديد وليس احلال محل استثمار محلي قائم فانه يسهم في زيادة معدل التوظيف وخفض البطالة ومن ثم التخفيف من حدة الفقر بشكل مباشر ويعتبر التأثير على مستوى التوظيف الاثر الرئيسى لتدفق الاستثمار الاجنبي للحد من الفقر حيث يمتد الاثر الى الكيانات الاقتصادية المحلية ذات الصلة بالشركات الاجنبية في الدول المضيفة فيما يعرف بالتوظيف غير المباشر⁽⁶⁾ . الا ان نموذج هيكرش أولين Heckscher Ohlin Model يوضح ان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للدول النامية قد يؤدي لآثار سلبية على كل من معدلات البطالة والفقر حيث يحدث ذلك عندما تكون طبيعة التكنولوجيا التي يأتي بها الاستثمار الاجنبي هي Capital intensive and labor Saving وذلك لتوافر الايدي العاملة غير المؤهلة في الدول النامية مما يؤدي لانخفاض اجور تلك العمالة مقارنة بالاجور في الدول المتقدمة مما يؤدي الى زيادة المنتجات كثيفة العمالة مقارنة بالدول المتقدمة بينما تؤدي تدفقات الاستثمار الى الدول المتقدمة الى زيادة انتاج السلع كثيفة راس المال وتراجع القطاع التقليدي كثيف العمالة . وقد يزداد الطلب على العمالة المدربة في القطاعات كثيفة راس المال في الدول منخفضة النمو بينما يظل الطلب على العمالة غير المدربة ثابت او ينخفض لذلك فإن اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة خاصة للعمالة غير المدربة ومن ثم على الفقر يكون سلبيا بل ويصعب التنبؤ بهذا الاثر على مستوى التوظيف .

الآثار غير المباشرة للاستثمار الاجنبي على الفقر

يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادى من خلال ما يلي :

- **زيادة التكوين الرأسمالى** : تشير نظريات النمو الاقتصادى التقليدية Solow – Swan الى ان التخلف الاقتصادى يعزى الى انخفاض حجم راس المال ، كما تشير الدراسات⁽⁷⁾ الى ان زيادة تعبئة المدخرات عن طريق تطوير النظام المالى يحفز تكوين راس المال المحلى. وفيما يتعلق بالفقر فإن تأثير تدفق الاستثمار يكتسب اهمية اكبر عندما تتحول زيادة التكوين الرأسمالى الى خلق فرص عمل جديدة فاذا كان سبب الفقر هو تفشى البطالة الاجبارية فان تدفق الاستثمار وخاصة الاجنبي الى الداخل سوف يؤدي الى زيادة فرص العمل المتاحة والحد من الفقر⁽⁸⁾. الا ان تدفقات الاستثمار الاجنبي لا يمكن ان تؤدي الى زيادة مباشرة في التراكم الرأسمالى وانما تعتمد الزيادة على درجة الاحلال والتكامل بين تدفقات الاستثمار الاجنبي ورأس المال المحلى فكلما زادت درجة التكامل زادت القدرة على الحد من الفقر⁽⁹⁾. بالإضافة الى ان احلال الاستثمار الاجنبي محل الاستثمار المحلى والذي يعرف بأثر المزامحة فان تخفيض معدل الفقر يتوقف على اذا كان هذا الاحلال جزئى ام كامل. فاذا كان تدفق الاستثمار الاجنبي في صورة اندماج او استحواذ فان هذا الاستثمار لا يحدث رفاهية للأفراد في البلد المضيف اما الاستثمار الاجنبي في صورة استثمار جديد فسوف يؤدي لزيادة المنافع في الدولة المضيفة . ويجب ان نلاحظ ان كفاءة الاستثمار تتوقف على مدى التقدم التقنى والعمالة المدربة في الدولة المضيفة

(1) Yaser Ahmed Arabyat The Impact of Foreign Direct Investment, on Poverty Reduction in the Developing Countries , International Finance and Banking, Macro think Institute Vol. 4, No. 2, 2017.

(2) Carl Aaron, The Contribution of FDI to Poverty Alleviation , Foreign Investment Advisory ,World Bank 2005

(3) David Dollar & Aart Kraay, Growth is Good for the Poor , Working Paper 2587 , World Bank , 2001.

(4)_Anisa Shamim, Pervaiz Azeem and Syed M. Muddassir, Impact of Foreign Direct Investment on Poverty Reduction in Pakistan, International Journal of Academic Research in Business and Sciences ,Vol. 4, No.10, 2014 .

(5)_Tulus Tambunan , The Impact of Foreign Direct Investment on Poverty Reduction: A survey of Literature and Temporary Finding from Indonesia, Center for Industrial Economics Studies, Faculty of Economics, University of Trisakti, Jakarta , Indonesia , 2006

(6) UNCTAD, Transnational Corporations, Employment and Workplace, Geneva, 1994.

(7) Cesar C. Calvo & Marco Hernandez, Foreign Direct Investment and Poverty in Latin America, Globalization and Economic Policy 5Th Annual Postgraduate Conference, Leverhulme Center for Research on Globalization and Economic Policy, University of Nottingham, UK, 2006 .

(8) Ari Kokko , Productivity Spillovers from Competition between Local Firms and Foreign Affiliates , Journal of International Development ,Vol. 8 , No.4, 1996.

(9) Luiz De Mello , Foreign Direct Investment -Led Growth: Evidence from Time Series and Panel Data, Oxford Economics Papers 51(1) , 1999

• **الروابط الإنتاجية الأمامية والخلفية** : تكون الروابط الإنتاجية خلفية إذا ما ترتب على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر زيادة على السلع الوسيطة ، مما يؤدي الى رفع مستوى كفاءتها من خلال وفورات الحجم ، بينما تكون الروابط امامية عندما تقوم الشركات الاجنبية بامداد الشركات المحلية بالمدخلات بأسعار مخفضة مما يتيح لها الاستفادة من وفورات الحجم الكبير وانتاج سلع بتكلفة اقل ، ومن ثم تكون روابط الانتاج الخلفية ذات اهمية بالغة في الحد من الفقر لما ينتج عنها من التوسع في انتاج السلع الوسيطة ورفع معدلات الأجور، ومن ثم تتضح أهمية التوزيع القطاعي والسلعي للاستثمار الاجنبي وتوجيهه من خلال السياسات التحفيزية المتعددة حتى يمكن تعظيم أثره في التأثير على حدة الفقر في مناطق تركزه .

• **نقل التكنولوجيا** : يترتب على تدفق الاستثمار الاجنبي نقل للانماط التكنولوجية الخارجية الى البلدان المضيفة من خلال (التقليد من قبل الشركات المحلية ، تدريب العمالة ، تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية) مما يسرع من وتيرة النمو ليس زيادة التكوين الراسمالي ولكن بفضل التطور التكنولوجي وهذا يتسق مع نظريات النمو الاقتصادي الحديثة⁽⁴⁾. ومن ثم نجد ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتيح للدول المضيفة الحصول على كافة الخدمات والمعارف التكنولوجية والمهارات الفنية والتنظيمية بما يتيح لها توسيع قواعدها الانتاجية

وبالرغم من الآثار المباشرة وغير المباشرة لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على الحد من الفقر الا ان الدراسات التي تناولت هذا الامر لازالت متباينة النتائج فبينما يرى البعض وجود اثر معنوي للاستثمار الاجنبي المباشر على التخفيف من حدة الفقر مثل دراسة Gohou & Tasurai ، Soumare⁽³⁾ ، ودراسة Agarwal et al⁽⁴⁾ التي اوضحت وجود علاقة ايجابية معنوية احصائيا بين تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر والتخفيف من حدة الفقر في الهند . الا ان البعض يرى عدم وجود اثر بل امتد الامر الى ان توصلت بعض الدراسات الى ان الاستثمار يزيد من حدة الفقر في بعض الدول مثل دراسة Hung⁽⁵⁾ التي اوضحت وجود اثر سلبي للاستثمار الاجنبي على الفقر ، ودراسة Arabyat⁽⁶⁾ التي اوضحت الاثر السلبي للاستثمار على الفقر في المدى القصير والاثار ايجابية غير المعنوية في المدى الطويل .

الأهمية النسبية لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر والدول العربية خلال الفترة (2015-2019)

يوضح الجدول رقم (1) تطور حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة (2015-2019) حيث تبين تزايد اجمالي الاستثمارات الواردة من حوالي 32 مليار دولار عام 2015 الى نحو 41 مليار دولار عام 2019 ، وذلك بمتوسط سنوي بلغ حوالي 40 مليار دولار . وبدراسة الأهمية النسبية للدول العربية المستقبلية للاستثمارات الأجنبية خلال فترة الدراسة يتبين من الجدول رقم (1) ان الإمارات العربية تأتي في المرتبة الأولى من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية بنسبة بلغت 26% يليها مصر بنسبة 19.6% وتشكل مصر والإمارات والسعودية نحو 58.5% من اجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية خلال الفترة (2015-2019) . وقد تم استبعاد كل من سوريا ، العراق ، قطر ، اليمن ، ليبيا نظرا لعدم تدفق اى استثمار اجنبي مباشر لهم خلال تلك الفترة بل امتد الأمر لانسحاب الاستثمار من تلك الدول نظرا للظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي تحيط بها .

Table 1. The Relative Important of Foreign direct Investment over The Period (2015-2019)

Value: Million \$

Countries	2015	2016	2017	2018	2019	Average	%
UAE	8551	9605	10354	10385	13788	10537	26.1
Egypt	6925	8107	7409	8141	9010	7918	19.6
KSA	8141	7453	1419	4247	4562	5164	12.8
Oman	-2172	2265	2918	4191	3125	2065	5.1
Lebanon	2159	2568	2522	2654	2128	2406	6
Morocco	3255	2157	2686	3559	1599	2651	6.6
Algeria	-585	1636	1232	14661	1382	3665	9.1
Bahrain	65	243	1426	1654	942	866	2.1
Jordon	1600	1553	2030	955	916	1411	3.5
Mauritania	502	271	587	773	885	604	1.5
Tunisia	1003	885	881	1036	845	930	2.3
Sudan	1728	1064	1065	1136	825	1164	2.9
Somalia	303	330	369	408	447	371	0.9
Djibouti	124	160	165	170	182	160.2	0.4
Palestine	102.9	296.7	188.34	251	175.7	202.9	0.5
Kuwait	310.55	418.75	348.12	204	104.4	277.2	0.7
Comoros	4.94	3.57	3.92	6.9	7.9	5.4	0.01
Total	32019	39017	35604	54432	40924	40399	100

Source: The Arab Investment & Export, Credit, Guarantees Corporation (Dhaman), Investment Climate Report, Kuwait, 2020

الأهمية النسبية لمعدل الفقر في مصر والدول العربية خلال الفترة (2015-2019)

(1) Cesar C. Calvo & Marco Hernandez, *Foreign Direct Investment and Poverty in Latin America*.

(2) Gaston Gohou and Issouf Soumare, *Does Foreign Direct Investment Reduce Poverty in Africa and are There Regional Differences?*, International Journal of Academic Research in Business and Sciences, Vol. 40, No.1, 2012.

(3) Kunofiwa Tasurai, *Investigating The Impact of Foreign Direct Investment on Poverty Reduction Efforts In Africa*, Revista Galega de Economía, University of Santiago de Compostela. Faculty of Economics and Business. Vol. 27(2), 2018.

(4) Manmohan Agarwal, Pragya Atri, Srikanta Kundu, *Foreign Direct Investment and Poverty Reduction: India in Regional Context*, South Asia Economics Journal, Vol. 18, No. 2, 2017.

(5) Tran Trong Hung, *Impacts of Foreign Direct Investment on Poverty Reduction in Vietnam*, IDS Program, GRIPS, 2005.

(6) Yaser Ahmed Arabyat, *the Impact of Foreign Direct Investment on Poverty Reduction in the Developing Countries*.

على الرغم من تبني العديد من الدول العربية لاستراتيجية التنمية المستدامة والعمل على تحقيق الاهداف الانمائية التي تقرها مؤتمرات الامم المتحدة المتعددة الا ان الحصول على بيانات موثقة عن تطور معدلات الفقر في الدول العربية كان من الأمر بالغ الصعوبة سواء من المصادر الرسمية او التقرير والدراسات القطرية على الرغم من ان اغلب الدول العربية تقع ضمن مجموعة الدول النامية منخفضة الدخل ، فبعض الاقطار العربية قد اجري العديد من المسوح لفترات زمنية متباعدة تمكن من الوصول لتصور عن تطور ظاهرة الفقر لديه مثل (مصر ، الاردن ، المغرب ، فلسطين ، الكويت) ، ودول اخرى اجرت بعض المسوح بصورة غير منتظمة وبما لا يسمح بتكوين صورة تاريخية لتطور الظاهرة بها ، وهناك دول غير متاح بها مثل هذا النوع من المسوح او انها غير مكتملة بما يعيق القدرة على استخدامها بشكل منهجي مثل سوريا وليبيا ، واخيرا الدول التي شهدت صراعات واضطرابات لفترات طويلة غيرت كثيرا من نمط المجتمع ومن ثم يصعب معها الحصول على اى معلومات بصورة دقيقة عن تطور الظاهرة مثل العراق والسودان والصومال . كما يجدر الاشارة الى ان التقارير الرسمية للامم المتحدة خلت من اى تقديرات عن مستويات الفقر خلال سنوات الدراسة . ومن الملاحظ في الجدول رقم (2) انه تم استبعاد الدول التي لم تتوافر عنها اى بيانات مثل الكويت ، العراق ، سوريا ، قطر ، اليمن والإمارات لأنها حققت صفر فقر ولان احد شروط التقدير الاحصائي في النموذج القياسي المستخدم في التقدير تشترط عدم وجود قيم صفرية في التقدير.

Table 2. Poverty Rate in Arab Countries over the Period (2015-2019)

Countries	2015	2016	2017	2018	2019
UAE	-	19.5	16.9	-	0
Egypt	27.8	-	33.5	32.5	29.7
KSA	-	-	15.7	12.3	12.7
Oman	-	-	-	-	20
Lebanon	28.6	-	28.6	-	28.6
Morocco	15	-	15	-	17.1
Algeria	23	-	23	-	28
Jordan	14.4	-	14.2	15.7	50
Mauritania	31	-	31	-	46
Tunisia	20	-	15.5	-	16.7
Sudan	46.5	-	53	-	46.5
Somalia	43.2	-	68.6	81	73
Djibouti	40.8	-	23	29	29
Palestine	25.8	-	53	52	53
Comoros	42	-	44.8	-	46

Source:

- The Income, Expenditure and Consumption Survey " Poverty Indicator"2019/20 , Central Agency for Public Mobilization & Statistics , 2021
- Arab Monetary Fund, Annual Report, 2020.
- Palestinian Central Bureau of Statistics

وتشير بيانات الجدول رقم (2) بلوغ دولة الإمارات صفر فقراء في عام 2019 بينما بلغت نسبة الفقراء في مصر 29.7 مقارنة بنحو 12.7 في السعودية ، 17.1% في المغرب . بينما تجاوزت النسبة أكثر من 40% في كل من الاردن ، فلسطين ، السودان ، موريتانيا ، الصومال ، جزر القمر . وهي نسبة تشير الى تركيز الفقر في الدول العربية رغم ما تمتلك من مقومات وموارد مادية وبشرية ، إلا ان هذا لم يشمل كل الدول العربية بل ان بعض الدول قد عانت من انتكاسة واضحة في جهود محاربة الفقر .

قياس كفاءة الاستثمار الاجنبي المباشر في التخفيف من حدة الفقر

نموذج مغلف البيانات

يعتمد البحث على استخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس كفاءة الاستثمار الاجنبي في الحد من الفقر ، وهو احد الاساليب الرياضية التي تستخدم بهدف تقييم الكفاءة الانتاجية للوحدات الانتاجية او وحدات اتخاذ القرار في الاقتصاد الجزئي ، الا انه امتد مؤخرا ليشمل التحليل الكلي مثل تحليل وتقييم الانتاجية ، وتقييم السياسات الاقتصادية كما ورد في دراسة Ca Lovell⁽¹⁾ وآخرين والتي استهدفت تحليل الاداء الاقتصادي لدول امريكا الجنوبية باستخدام تحليل مغلف البيانات. وقد قام Ca Lovell بتكرار نفس الدراسة على دول مختلفة وبإضافة عناصر اقتصادية واجتماعية حيث أوضح نتائج التقدير ان زيادة معدلات البطالة ادت لانخفاض المساواة في توزيع الدخل ، وزيادة تصاعدية شديدة في معدلات التضخم في بعض الدول⁽²⁾ . بالإضافة لدراسة Golany⁽³⁾ والتي حاول فيها المقارنة بين الاداء الاقتصادي والاجتماعي لسبع دول مستندا الى تحليل DEA لمقارنة الاداء الكلي لتلك الدول وذلك باعتماد الاستثمار المحلي والانفاق الحكومي الحقيقي كمدخلات مقابل مخرجات تتمثل في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الاجمالي الحقيقي ، معدل وفيات الاطفال الرضع ، معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي وذلك باستخدام مغلف البيانات لاقتصاديات الحجم المتغيرة . مما يشير لمدى كفاءة استخدام تحليل مغلف البيانات في هذا النوع من الدراسات .

واستنادا لتحليل مغلف البيانات يعتمد البحث على تقييم البعد الاجتماعي لكفاءة وفاعلية الاستثمار الاجنبي باعتباره المخرج الرئيسي.

(1) Ca Knox Lovell, Jesus T. Pastor , Macroeconomic Performance Of Sixteen Ibero-American Countries Over The Period 1980-1991 , Working Papers Serie EC1995-11, Instituto Valenciano de Investigaciones. 1995

(2) Ca Knox Lovell, Jesus T. Pastor, Measuring Macroeconomic Performance in the OECD: A Comparison of European and Non-European Countries, International Journal of Production Economics, Vol. 39, No. 1, 1995

(3) Boaz Golany and Gang Yu, Estimating Returns to Scale in DEA, European Journal of Operational Research, Vol.103, No. 1, 1997.

للنشاط الاقتصادي وذلك من خلال استخدام متوسط نصيب الفرد من الاستثمار الاجنبي كمدخل والفقر كمخرج نهائي . حيث تتميز هذه الطريقة في التحليل بإمكان استخدامها في المقارنة بين الوحدات المختلفة نظرا لكون النتائج نسبية ، بمعنى ان الدولة الافضل في العلاقة بين الاستثمار الاجنبي والفقر ليست الافضل مطلقا وانما هي الافضل نسبيا مقارنة بباقي الدول التي يتضمنها التحليل وهو ما يتيح مجالاً لدراسة تجارب تلك الدول والسياسات التي اتبعتها لتحقيق تلك النتائج اي استخدامها كوحدة مرجعية تسعى باقي الدول للوصول اليها ، كما تمتاز هذه المنهجية في القدرة على توضيح اسباب التفاوت في الاداء بين الوحدات التي تتضمنها التحليل ، فبينما تعطى طرق التقدير التقليدية من خلال تحليل الانحدار تقديراً لمرونة الفقر للاستثمار الاجنبي فان تحليل مغلف البيانات يعطى تقييماً نسبياً للسياسات الاقتصادية الكلية للدولة ومدى قدرتها على استغلال تدفق الاستثمارات الاجنبية في تحقيق اهدافها التنموية متمثلة في خفض معدل الفقر ومقارنة اداءها باداء الدول محل الدراسة .

وقد عرف أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA لأول مرة على يد Farrell عام 1957 وذلك بهدف تقييم الكفاءة والاداء لعدة وحدات قرار اقتصادية⁽¹⁾. وفي عام 1978 طور كل من Charnes, Cooper & Rhodes نموذجاً لتقييم الكفاءة النسبية لوحدات القرار الاقتصادي والذي عرف باسم CCR نسبة لاسمائهم وهو احد الادوات الرياضية غير المعلمية التي تستخدم أسلوب البرمجة الخطية ، حيث يقدر الكفاءة نسبة الى افضل النتائج المتحققة عبر الوحدات الادارية قيد التحليل وليس على اساس متوسط النتائج ولذلك تسمى تقديرات تحليل مغلف البيانات بالكفاءة النسبية Relative Efficiency حيث يتم عن طريق تقييم المدخلات نسبة الى المخرجات تحديد المزيج الأمثل لمجموعة مدخلات ومخرجات ادارية (DMU) متماثلة الاهداف وذلك بناء على الاداء الفعلي لهذه الوحدات⁽²⁾. ووحدات القرار الاداري قد تكون دول او شركات او وحدات جزئية ويكون لكل وحدة مجموعة من المدخلات ومجموعة من المخرجات وعند التركيز على الشركات باعتبارها وحدات اتخاذ القرار فان قياس كفاءة كل شركة يعتمد على ناتج قسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات ، ومن ثم يتم مقارنة ناتج القسمة لكل شركة مع مجموعة الشركات التي تعمل في نفس القطاع ، بحيث يكون هناك تجانس بين هذه الشركات وعند حصول الشركة على افضل نسبة كفاءة فانها تصبح بمثابة حدود الكفاءة Efficient Frontier وتتراوح قيمة الكفاءة بين (0 ، 1) حيث تعبر القيمة (1) عن الكفاءة الكاملة والقيمة صفر تعبر عن عدم الكفاءة⁽³⁾. ومن ثم يمكن تقدير الكفاءة رياضياً بأنها (المخرجات / المدخلات) . ومن ثم فإن قياس كفاءة الوحدة الانتاجية مقارنة بنسبة كفاءة وحدة انتاجية اخرى بهدف تقدير منحني كفاءة Efficiency Frontier يغلف كل وحدات اتخاذ القرار بحيث تقع جميعاً على نفس المنحنى يشير الى ان الوحدات التي تقع على المنحنى فقط وهذا يشير الى الوحدات الأكثر كفاءة . كما يعتمد هذا التحليل على مفهوم امثلية باريتو حيث اي وحدة اتخاذ قرار هي وحدة غير كفء اذا استطاعت وحدة اخرى انتاج نفس القدر من المخرجات بكمية اقل من المدخلات وبدون استخدام اي مورد اضافي.

ويتكون تحليل DEA من نموذجين رئيسيين هما :

- **النموذج الاول :** وضعه تشارنس وكوبر ورووز نموذج (CCR) ويقوم على افتراض ان التغير في كمية المدخلات التي تستخدمها الوحدة غير الكفاء يؤثر تأثيراً ثابتاً في كمية المخرجات الناتجة . اي ان وحدات اتخاذ القرار تعمل وفقاً لمنهج ثبات العائد على الحجم .
- **النموذج الثاني :** ظهر هذا النموذج عام 1984 وضعه بانكر و تشارنس و كوبر ويسمى نموذج (BCC) هو نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة او تغير العائد على السعة والذي يختلف عن النموذج الاول في أنه يميز بين نوعين من الكفاءة الفنية والحجمية ، ومن ثم عند مقارنة مؤشر الكفاءة لكلا النموذجين لنفس الوحدة نجد اختلاف مما يشير الى ان الوحدة غير كفئة من حيث الحجم ، اما اذا تساوى المؤشران فهذا يعني ان الوحدة تتميز بثبات العائد على الحجم وعادة ما تجري المقارنة بين قيم كلا النموذجين للتعرف على مصادر عدم الكفاءة في الوحدات الادارية وهل هي تعزى الى عدم كفاءة العمليات الداخلية في هذه الوحدات ام لعوامل تحيط بتلك الوحدات او لكلا السببين معا ومن ثم نجد ان الكفاءة الناتجة عن BCC هي كفاءة فنية اما كفاءة CCR فتعبر عن الكفاءة الكلية .

توصيف النموذج

لقياس مدى كفاءة الاستثمار الاجنبي في التخفيف من حدة الفقر تم استخدام نموذج DEA ذو التوجيه الادخالي وتغير العائد على السعة او عوائد الحجم المتغيرة VRS وذلك لطبيعة البيانات المستخدمة حيث تأثير تغير تدفق الاستثمار الاجنبي لا يؤدي الى تأثير مساو في معدلات الفقر وانما الى معدلات متباينة قد تكون متناقصة او متزايدة مما يجعل نموذج العائد المتغير BCC أكثر ملائمة لطبيعة البحث . حيث يأخذ النموذج الصورة التالية :

$$\min : \theta - \varepsilon \left(\sum_{j=1}^p s_{j-} + \sum_{r=1}^s s_{r+} \right)$$

Subject to

$$\sum_{i=1}^n \lambda_i x_{ij} + s_{j-} = \theta x_{j0} \dots j = 1, 2, \dots, p,$$

(1) محمد بن لباد ، نفقات التعليم في الجزائر بين الترشيح والدور الفعال في التنمية المستدامة " دراسة قياسية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد ، الجزائر ، 2018 .

(2) احمد بتال ، مهند خليفة ، عادل منصور ، تحليل مغلف البيانات النظرية والتطبيق ، دار نشر نور ، ألمانيا ، 2017 .

(3) مكرم عبد المسيح باسيلي ، حسناء عطية ، حامد نبيل ، أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA ودوره في تعظيم قيمة المنشأة من منظور المساهمين " دراسة تطبيقية " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، مجلد 37 ، عدد 1 ، 2017 .

$$\sum_{i=1}^n \lambda_i y_{ri} - s_{r+} = y_{r0} \dots \dots r = 1, 2, \dots, s,$$

$$\sum_{i=1}^n \lambda_i = 1, \quad i = 1, 2, \dots, n,$$

$$\lambda_i, s_{j-}, s_{r+} \geq 0 \quad \forall i, j, r$$

Input Oriented

$$\text{Max} (\partial \cdot y^{j*}) + \varepsilon, \quad S \text{ to :}$$

$$(\partial \cdot y^i) - (\Pi \cdot X^j) + \varepsilon \leq 0, \quad j = 1, \dots, n$$

$$(\Pi \cdot X^{j*}) = 1, \quad \Pi, \partial \geq 0$$

Output Oriented

$$\text{Min} (\Pi \cdot x^{j*}) + \varepsilon, \quad S \text{ to :}$$

$$(\Pi \cdot x^j) - (\partial \cdot y^j) + \varepsilon \geq 0, \quad j = 1, 2, \dots, n$$

$$(\partial \cdot y^{j*}) = 1, \quad \Pi, \partial \geq 0$$

ويتكون النموذج من المدخلات وتتمثل في متوسط نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي ، اما المخرجات فيعبر عنها مؤشر الفقر في الدول محل الدراسة . وقد تم استبعاد الدول العربية التي لا يوجد عنها بيانات دقيقة عن مؤشر الفقر او لديها معدل فقر مرتفع جدا وحجم استثمارات ضئيل حيث جاءت النتائج غير دقيقة . وقد تم الاعتماد على بيانات عام 2019 في التقدير ولم يستطع الباحث مقارنة التقديرات لعام 2019 بعام اخر او إجراء تقدير لمتوسط فترة لعدم توافر بيانات عن كثير من الدول العربية .

نتائج نموذج تحليل مغلف البيانات

من نتائج التقدير والشكل رقم (1) يتبين ان الجزائر هي اكثر الدول التي من حيث كفاءة الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 100% ، وبالرغم من ذلك تعاني من الفقر حيث قدر نصيب الفرد من الاستثمار الاجنبي الى حوالى 28 دولار/ للسنة للفرد وارتفاع في معدل الفقر بنسبة بلغت 28% ، بينما باقى الدول وعلى رأسها مصر والتي تجتذب نسب اكبر من تدفق الاستثمار الاجنبي للمنطقة العربية قد حققت معدلات كفاءة منخفضة حيث حققت مصر وهي الدولة الثانية في الاستحواذ على الاستثمار الاجنبي عام 2019 معدل كفاءة بلغ حوالى 37% مقارنة بالمغرب التي تستحوذ على حوالى 4% من الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة العربية بمتوسط نصيب فرد قدر بنحو 45 دولار/فرد وبمعدل كفاءة 43% . كما حققت الاردن معدل كفاءة بلغ نحو 63% وهي بذلك تتفوق ايضا على مصر ، مما يوضح الى ان تلك الدول تحقق اداء اقتصاديا افضل في استغلال الاستثمارات الاجنبية الموجهة اليها مما يشير لوجود اشكالية حقيقية في السياسات الاستثمارية المصرية من حيث القدرة على استغلال ما تستحوذ عليه من استثمارات اجنبية مباشرة في زيادة معدل النمو الاقتصادى ومن ثم التخفيف من حدة الفقر في المجتمع . ومن ثم يلاحظ وجود فجوة حقيقية بين معدل الاداء الاقتصادى المتحقق ومستوى الفقر سواء في مصر او في الدول العربية محل الدراسة مما يشير الى عدم الاستغلال الكفاء للاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة الى المنطقة العربية بصورة حقيقية او فعالة في الحد من الفقر .

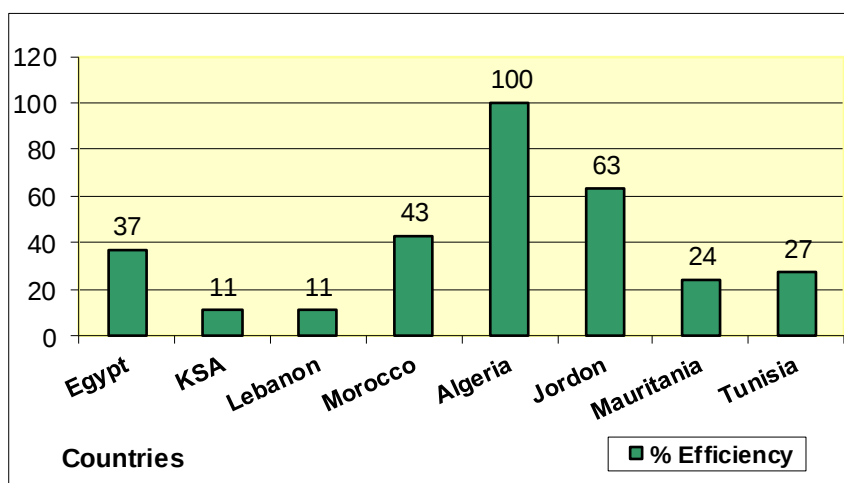


Fig. 1. Efficiency Indicators Using Data Envelopment Analysis (DEA)

ووفقا لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ⁽¹⁾ حول مؤشر تقييم الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام 2019 يتبين ان القيود القانونية سيطرت على نحو 43 قطاعا اقتصاديا اساسيا وفرعيا مثل الزراعة والتعدين والكهرباء والتصنيع وتوليد الطاقة . وذلك من خلال رصد اربعة قيود رئيسية هي : قيود الاستثمار في الاسهم ، اليات الموافقة ، القيود على توظيف المديرين الاجانب ، قيود التشغيل . وعلى الرغم من ان هذا المؤشر يعتبر مؤشرا قاطعا لمدى قدرة الدولة على جذب الاستثمار الاجنبي الا انه ليس مقياسا كاملا لمناخ الاستثمار في اي بلد نظرا لوجود عوامل اخرى تؤثر على قدرة كل بلد على جذب الاستثمار .

علاقة معدل الفقر بالاستثمار الأجنبي في القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل المقتصد المصري

يوضح جدول رقم (3) الأهمية النسبية لقيمة الاستثمار الاجنبي المباشر موزعا على القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل المقتصد المصري حيث يتبين ان قطاع الصناعة يأتي في المرتبة الأولى بنسبة بلغت نحو 31% يليه قطاع الخدمات بنحو 28.4% بينما بلغت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة نحو 0.87% وذلك خلال الفترة (2020/2019-2016/2015)

Table 3. The Relative Importance of Distribution of Foreign Direct Investment to the Various Economic Sectors Over The Period (2015/16 -2019/20)

Value: Million \$

Year	% Poverty	Industry	Services	Housing	Finance	Agric.	Commun. & Technology	Tourism	Total
2015/16	27.8	874.55	727.21	240.91	453.67	7.2	44.59	136.14	2484.27
2016/17	27.8	645.06	370.7	38.58	217.49	11.48	30.25	70.01	1383.57
2017/18	32.5	298.37	318.67	271.5	447.96	38.71	40.26	41.71	1457.18
2018/19	32.5	238.4	318	225.3	214.7	5.3	45.6	40	1087.3
2019/20	29.7	187.47	319.32	87.49	133.76	0.23	50.88	40.77	819.92
Average	30	448.8	410.8	172.8	293.5	12.6	42.3	65.7	1446.4
%		31	28.4	11.9	20.3	0.87	2.93	4.54	100

Source:

- The Income, Expenditure and Consumption Survey " Poverty Indicator"2019/20 , Central Agency for Public Mobilization & Statistics , 2021
- General Authority for Investment & Free Zones, Unpublished Data , 2021

ولقياس اثر الاستثمارات الأجنبية على تخفيض معدل الفقر تم تقدير العلاقة الانحدارية حيث تبين ان الصورة الخطية البسيطة هي أفضل الصور الرياضية لتقدير العلاقة وقد تم استخدام متغير الاستثمار بفترة إبطاء عام واحد حيث ان المردود الاقتصادي للاستثمار ينعكس في العام التالي .

Table 4. Estimated Regression Relationships for Poverty Rate and FDI Directed to the Economic Sectors Over The Period (2007/08-2019/20)

Sector	Equation	R ²	F
Industry	$\hat{Y} = 30.9 - 0.01 X$ (-2.8)**	0.48	7.8
Services	$\hat{Y} = 28.5 - 0.004 X$ (-1.8)	0.39	3.2
Housing	$\hat{Y} = 28.3 - 0.004 X$ (-1.9) **	0.32	3.6
Finance	$\hat{Y} = 28.3 - 0.003X$ (-1.5)	0.25	3
Agricultural	$\hat{Y} = 28 - 0.007 X$ (-2.8)**	0.55	7.8
Communications & Technology	$\hat{Y} = 27.4 - 0.001 X$ (-1.5)	0.25	2.3
Tourism	$\hat{Y} = 28.6 - 0.02 X$ (-2.9)**	0.50	8.3

Source:

- The Income, Expenditure and Consumption Survey " Poverty Indicator"2019/20 , Central Agency for Public Mobilization & Statistics , 2021
- General Authority for Investment & Free Zones, Unpublished Data , 2021

$\hat{Y}$ = Estimated value of poverty rate variable

X = The variable of FDI to the Economic Sector in Million \$, where t= (1,2,3...13)

T c.= Sig. 0.05

توضح العلاقة بين معدل الفقر كمغير تابع و الاستثمارات الأجنبية المباشرة موزعة على القطاعات المختلفة بالمليون دولار كمغير

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت ، 2021

مستقل خلال الفترة (2008/2007-2020/2019)، حيث تعبر ($\hat{Y}$) عن معدل الفقر، بينما تشير ($X_{t-1}, \dots, n$) إلى قيمة الاستثمارات الأجنبية الموجهة للقطاعات الاقتصادية مستقل.

وقد أشارت تقديرات معالم المعادلات للعلاقات الانحدارية المقدرة إلى وجود علاقة انحدارية عكسية تتفق مع المنطق الاقتصادي بين معدل الفقر وقيمة الاستثمار الأجنبي الموجه لكل القطاعات داخل المقتصد المصري خلال فترة الدراسة. حيث تبين أن زيادة حجم الاستثمار الأجنبي بمقدار مليون دولار في القطاع الصناعي يؤدي إلى تناقص معدل الفقر بنحو 1%، وأن زيادة الاستثمار بمقدار مليون جنيه لكل من قطاع التشييد وقطاع السياحة يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بنحو 0.4%، 2% لكل منهما على الترتيب.

كما تبين أن زيادة حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة بنحو مليون دولار يؤدي إلى تناقص معدل الفقر بنحو 0.7%، كما تشير قيمة معامل التحديد المعدل إلى أن نحو 55% من التغيرات في معدل الفقر خلال فترة الدراسة قد تعزى لحجم الاستثمارات الأجنبية الموجهة لقطاع الزراعة. مما يشير إلى انخفاض كفاءة الاستثمار الموجه للقطاع الزراعي في الحد من الفقر الأمر الذي يتطلب ضرورة الإسراع بضح الاستثمارات اللازمة لتطوير القطاع الزراعي وزيادة إنتاجيته، حتى يمكن مواجهة زيادة معدل الفقر في المجتمع.

ويرى الباحث أن انخفاض كفاءة الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي رغم أثره في التخفيف من حدة الفقر قد يعزى إلى أن الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي موجه بصورة رئيسية لمشروعات استصلاح الأراضي وهي مشروعات طويلة المدى تحتاج لفترات طويلة حتى يظهر تأثيرها على المجتمع بالإضافة إلى أنها تستهدف تكنولوجيا *Capital intensive and labor Saving* مما لا يؤدي لخفض معدلات البطالة داخل القطاع الزراعي، كما أن قطاع الإنتاج الحيواني والذي يأتي في المرتبة الثانية بعد نشاط استصلاح الأراضي لا زال قطاعاً تقليدياً لا يعتمد الأساليب التكنولوجية الحديثة وبالتالي لا يظهر الأثر التكنولوجي للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث رفع كفاءة العمالة وتدريبها وبالتالي عدم تحسن مستويات الأجور للعمالة في تلك الأنشطة الزراعية.

ومن ثم يتبين أن قطاع الزراعة على الرغم من أنه لم يحظى بالاهتمام الكافي من قبل الدولة ولم تصل إليه سياسات الإصلاح بالشكل المناسب وتم تهميشه من الخريطة الاستثمارية القومية إلا أنه القطاع الأقدر على مواجهة الفقر والحد منه وإدارة عجلة التنمية داخل المجتمع. وقد ثبت المعنوية الإحصائية للمعادلات المقدرة عند مستوى معنوي إحصائي 0.05، وتشير قيمة (F) المحسوبة إلى صلاحية النموذج المستخدم حيث ثبتت معنوية النموذج ككل مما يوضح ملائمته لتفسير التغيرات التي صاحبت تطور معدل الفقر خلال فترة الدراسة. كما لم تثبت المعنوية الإحصائية للعلاقات الانحدارية المقدرة لكل من قطاع الخدمات، التمويل، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

التوصيات

بناء على النتائج السابقة يوصى بالبحث:

1. ضرورة الاستغلال الأمثل لتدفقات الاستثمار الأجنبي من خلال إقامة المشروعات الإنتاجية والتنموية لما للاستثمار من قدرة على خفض معدلات الفقر
2. الاستفادة من التجارب العربية في الاستغلال الكفء للاستثمارات
3. تخفيف القيود المرتبطة بالاستثمار في بعض الأنشطة لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي
4. ضرورة التنسيق بين سياسات الاستثمار وسياسات سوق العمل
5. تحديد واضح للقطاعات والصناعات التي تتمتع بإمكانات تؤهلها لتحقيق التنمية المرجوة ومن ثم خفض معدل الفقر.
6. مراجعة الحوافز الاستثمارية المقدمة للمستثمرين لجذب الاستثمار ومنع هروبه لدول أخرى في المنطقة.

المراجع

- أحمد بتال، مهند خليفة، عادل منصور، تحليل مغلف البيانات النظرية والتطبيق، دار نشر نور، ألمانيا، 2017.
- البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 2001/2000، شن هجوم على الفقر، القاهرة، 2000
- البنك الدولي، حل معضلة الفقر عرض عام "الفقر والرخاء المشترك"، 2018
- المعهد القومي للتخطيط، تقرير التنمية البشرية، 1997.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2020
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2021
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية، مكافحة وإزالة الفقر: العناصر الرئيسية لإستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية، نيويورك، 1997.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020
- خالد أبو اسماعيل، الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية "موجز عن تقرير الفقر العربي ومقترح لتعديل منهجية القياس، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ESCWA، 2017
- محمد بن لباد، نفقات التعليم في الجزائر بين الترشيح والدور الفعال في التنمية المستدامة "دراسة قياسية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2018.
- مكرم عبد المسيح باسيلي، حسناء عطية، حامد نبيل، أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA ودوره في تعظيم قيمة المنشأة من منظور المساهمين "دراسة تطبيقية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، مجلد 37، عدد 1، 2017.
- نبيل عبد الحفيظ ماجد، الحد من الفقر الحضري في اليمن "تحديات الواقع وإمكانيات المعالجة" ورشة العمل الإقليمية حول "تعزيز آليات التمكين القانوني للفقراء في المنطقة العربية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2012.

- منير فودة سيع (دكتور) ، وآخرين، دراسة حول الفقر الريفي في مصر (المؤشرات ، السياسات ، الانجازات) ، قسم بحوث التمويل والتعاون الزراعي ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ، 2009.
- يحيى عبد الرحمن يحيى ، دوعاء ممدوح محمد ، دراسة مقارنة لآليات جذب الاستثمار الأجنبي في مصر وبعض الدول العربية وانعكاسه على الاستثمار الزراعي المصري ، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية كلية الزراعة – جامعة المنصورة ، المجلد 8، العدد 9، 2017
- Shamim, A., Azeem, P., & Naqvi, S. M. M. A. (2014). Impact of foreign direct investment on poverty reduction in Pakistan. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 4(10), 465.
- Kokko, A. (1996). Productivity spillovers from competition between local firms and foreign affiliates. *Journal of International Development: The Journal of the Development Studies Association*, 8(4), 517-530.
- Lovell, C. K., Pastor, J. T., & Turner, J. A. (1995). Measuring macroeconomic performance in the OECD: A comparison of European and non-European countries. *European Journal of Prerational Research*, 87(3), 507-518.
- Aaron, C. (1999, July). The contribution of FDI to poverty alleviation. In Report from the Foreign Investment Advisory Service presented at a conference in Singapore.
- Calvo, C. C., & Hernandez, M. A. (2006). Foreign direct investment and poverty in Latin America. Leverhulme Centre for Research on Globalisation and Economic Policy, University of Nottingham.
- Kraay, A., & Dollar, D. (2001). Growth is Good for the Poor. The World Bank.
- Gohou, G., & Soumaré, I. (2012). Does foreign direct investment reduce poverty in Africa and are there regional differences? *World development*, 40(1), 75-95.
- Golany, B., & Yu, G. (1997). Estimating returns to scale in DEA. *European journal of operational research*, 103(1), 28-37.
- Zheng, P. C. (2020). Indiana's foreign direct investment and its occupation effects. *Indiana Business Review*, 95(3), 1-11.
- Tsaurai, K. (2018). Investigating the impact of foreign direct investment on poverty reduction efforts in Africa. *Revista Galega de Economía*, 27(2), 139-154.
- De Mello, L. R. (1999). Foreign direct investment-led growth: evidence from time series and panel data. *Oxford Economic Papers*, 51(1), 133-151.
- Agarwal, M., Atri, P., & Kundu, S. (2017). Foreign direct investment and poverty reduction: India in regional context. *South Asia Economic Journal*, 18(2), 135-157.
- Hung, T. T. (2005). Impacts of foreign direct investment on poverty reduction in Vietnam. Discussed paper, GRIPS, Vietnam.
- Tulus Tambunan, The Impact of Foreign Direct Investment on Poverty Reduction: A survey of Literature and Temporary Finding from Indonesia, Center for Industrial Economics Studies, Faculty of Economics, University of Trisakti, Jakarta, Indonesia, 2006
- Tambunan, T. (2005, May). The impact of Foreign Direct Investment on poverty reduction: A survey of literature and a temporary finding from Indonesia. In consultative meeting on “Foreign Direct Investment and Policy Changes: Areas for New Research”, United Nations Conference Centre, Bangkok, Thailand (pp. 12-13).
- Wyrzykowska, M. (2016). Role of transnational corporations in the international trade. Torun School of Banking.
- Arabyat, Y. A. (2017). The impact of foreign direct investment on poverty reduction in the developing countries. *International Finance and Banking*, 4(2), 92-111.



Copyright: © 2021 by the authors. Licensee EJAR, EKB, Egypt. EJAR offers immediate open access to its material on the grounds that making research accessible freely to the public facilitates a more global knowledge exchange. Users can read, download, copy, distribute, print or share a link to the complete text of the application under [Creative Commons BY-NC-SA 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/).

دراسة مقارنة لقياس كفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من الفقر في مصر وبعض الدول العربية

دوعاء ممدوح محمد محمد سليمان ويحيى عبد الرحمن يحيى الحفنى
قسم بحوث التمويل والتعاون الزراعى - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى- مركز البحوث الزراعية

يشكل الفقر يشكل أحد المشكلات الرئيسية في العديد من دول العالم باعتباره أحد معوقات التنمية وقد عانت الدول العربية في السنوات الأخيرة حالة من الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية أدت لانخفاض مستويات التنمية كانعكاس لانخفاض الدخل وتدهورها مما أدى لزيادة معدلات الفقر في الكثير من الدول . تعتمد مصر مثل كثير من الدول على الاستثمار الأجنبي في تمويل برامجها التنموية المختلفة حيث تعتمد سياسات التنمية الناجحة على حجم الاستثمارات المخططة وكفاءة توزيع هذه الاستثمارات واستخدامها في المجالات المختلفة. وبالرغم من أهمية الاستثمار إلا أن حجم الاستثمار في مصر لا يزال متواضعا بالمقارنة بالدول المتقدمة اقتصاديا ، حيث تشير التقارير الدولية الى أن مصر تستحوذ على نحو 9 مليار دولار من اجمالي التدفقات الواردة للدول العربية والمقدرة بنحو 41 مليار دولار عام 2019 . إلا أن أثر هذا التدفق في الاستثمار الأجنبي لمصر لم ينعكس بشكل واضح على معدل النمو الاقتصادي ، ولم تظهر آثاره الايجابية على مستوى الفقر في المجتمع . مما يدفعنا الى التساؤل عن مدى كفاءة استغلال الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من حدة الفقر في مصر مقارنة ببعض الدول العربية ، خاصة مع قلة عدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار وخفض معدل الفقر . ومن ثم يهدف البحث الى قياس مدى كفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر واثار ذلك على خفض معدلات الفقر في مصر مقارنة ببعض الدول العربية ، خاصة مع قلة عدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار وخفض معدل الفقر . وذلك من خلال تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) . وقد أظهرت النتائج ان دولة الإمارات قد حققت صفر فقراء في عام 2019 بينما بلغت نسبة الفقراء في مصر 29.7 مقارنة بنحو 12.7 في السعودية ، 17.1% في المغرب . بينما تجاوزت النسبة أكثر من 40% في كل من الأردن ، فلسطين ، السودان ، موريتانيا ، الصومال ، جزر القمر . وهي نسبة تشير الى تركيز الفقر في الدول العربية رغم ما تمتلك من مقومات وموارد مادية وبشرية . وقد تبين من نتائج تحليل DEA ان الجزائر هي أكثر الدول التي يتناسب فيها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مع معدلات الفقر حيث تعاني من انخفاض نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي الى حوالي 28 دولار/ للفرد وارتفاع في معدل الفقر بنسبة بلغت 28% ، بينما باقي الدول وعلى رأسها مصر والتي تجتذب نسب أكبر من تدفق الاستثمار الأجنبي للمنطقة العربية قد حققت معدلات كفاءة منخفضة حيث حققت مصر وهي الدولة الثانية في الاستحواذ على الاستثمار الأجنبي عام 2019 معدل كفاءة بلغ حوالي 37% مقارنة بالمغرب التي تستحوذ على حوالي 4% من الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بمتوسط نصيب فرد قدر بنحو 45 دولار/فرد وبمعدل كفاءة 43% . مما يوضح الى ان تلك الدول تحقق أداء اقتصاديا أفضل في استغلال الاستثمارات الأجنبية الموجهة إليها مما يشير لوجود إشكالية حقيقية في السياسات الاستثمارية المصرية من حيث القدرة على استغلال ما تستحوذ عليه من استثمارات أجنبية مباشرة في زيادة معدل النمو الاقتصادي ومن ثم التخفيف من حدة الفقر في المجتمع . ومن ثم يوصى البحث بضرورة الاستغلال الأمثل لتدفقات الاستثمار الأجنبي من خلال إقامة المشروعات الإنتاجية والتنموية لما للاستثمار من قدرة على خفض معدلات الفقر ، الاستفادة من التجارب العربية في الاستغلال الكفء للاستثمارات ، ضرورة التنسيق بين سياسات الاستثمار وسياسات سوق العمل .

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر ، الفقر ، الكفاءة الاقتصادية ، تحليل مغلف البيانات